

الموقف الأوروبي إزاء مخطط الضم الإسرائيلي The European position on the Israeli annexation plan

فادي أبوبكر

Fadi Abu Baker

كاتب ومحلل سياسي ، رام الله، فلسطين

تاريخ النشر: 2021/08/01

تاريخ القبول: 2021/6/08

تاريخ الإستلام: 2021/05/07

الملخص: تتمثل الإشكالية العامة لهذه الدراسة، في فحص مدى تقدّم السياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية في ضوء الموقف الأوروبي إزاء مخطط الضم الإسرائيلي. وعلى ذلك تتجلى الإشكالية المركزية في قراءة أبعاد ودلالات الموقف الأوروبي إزاء مخطط الضم الإسرائيلي. كما تسعى الدراسة إلى تبين العوامل الإقليمية والدولية التي أثّرت في صياغة هذا الموقف.

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوعها، كون الاتحاد الأوروبي يعتبر فلسطينياً الأكثر أهمية في سياق السياسة الدولية. إضافة إلى أن الدراسة تحاول أن تُبرز الجوانب التي يمكن التركيز عليها فلسطينياً لدفع المواقف والسياسات الأوروبية لصالح كافة القضايا الفلسطينية.

أما منهجياً، فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تحليل الموقف الأوروبي تجاه مخطط الضم الإسرائيلي، وشرح العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في صياغة وتشكيل هذا الموقف. واستندت الدراسة إلى أداة تحليل المضمون، والتركيز على قرارات الاتحاد الأوروبي وهيئاته ومجالسه المختلفة، وما صدر من تصريحات عن قادة أوروبيين وفلسطينيين وأكاديميين وآخرين ممن هم ذات صلة في هذا السياق.

ومن حيث بنية الدراسة، فهي تنقسم إلى ثلاثة محاور رئيسية (فضلاً عن المقدمة ومناقشة النتائج والتوصيات): سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (2017-2020).. مخطط الضم الإسرائيلي في عيون الاتحاد الأوروبي.. الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية ما بعد التطبيع العربي الإسرائيلي.

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج كشفت عنها أن الموقف الأوروبي إزاء مخطط الضم الإسرائيلي، لا يمكن قراءته بمعزل عن معركة الدول الأوروبية مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، المعادية للعملة الاقتصادية، وخروج بريطانيا – حليفة الولايات المتحدة - من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب الصراع العالمي المتصاعد الهادف لتقويض النظام أحادي القطب.

كما أظهرت النتائج وجود تقدّم في الموقف الأوروبي وإن كان نظرياً، تمثّل في تحوّل اتجاه النقاش الدائر داخل الاتحاد الأوروبي من كيفية المساهمة في التسوية السلمية للقضية الفلسطينية في حدود الدور المكتمل للدور الأميركي، إلى كيفية الرد على الخطوة الإسرائيلية (مخطط الضم)، بما يضمن الخروج النسبي من العباءة الأميركية والحفاظ على مصالحها الداخلية والخارجية في آن.

ولمست الدراسة بأن موجة التطبيع العربي- الإسرائيلي سيكون لها آثار مستقبلية سلبية على المواقف والرؤى الأوروبية إزاء القضية الفلسطينية، وأوصت بضرورة اعتماد سياسات فلسطينية رسمية تقوم على استغلال المصالح الأوروبية في فلسطين المحتلة والدول الصديقة ، إلى جانب تفعيل دور الدبلوماسية غير الرسمية في هذا السياق ، لدفع وتعزيز الموقف الأوروبي من مخطط الضم الإسرائيلي والبناء عليه، خصوصاً في ظل وجود رأي عام أوروبي أقرب للفلسطينيين.

الكلمات المفتاحية: الاتحاد الأوروبي، مخطط الضم الإسرائيلي، القضية الفلسطينية.

Abstract :

The general Problemata of this study is to examine the progress of European policy towards the Palestinian issue in light of the European position regarding the Israeli annexation plan. Accordingly, the central problem is evident in reading the dimensions and implications of the European position VS the Israeli annexation plan. The study also seeks to identify the regional and international factors that influenced the formulation of this position.

The importance of the study stems from the importance of its topic, as the European Union is considered by Palestinians the most important in the context of international politics. In addition, the study tries to highlight the aspects that Palestinians can focus on to push European positions and policies in favor of all Palestinian issues .

As for the methodology, the study adopted the descriptive and analytical approach, which is based on analyzing the European position towards the Israeli annexation scheme, and explaining the regional and international factors affecting the formulation and formation of this position. The study also adopted the content analysis approach, focusing on the decisions of the European Union, its various bodies and councils, and the statements issued by European and Palestinian leaders in this context.

In terms of the structure of the study, it is divided into three main axes (in addition to the introduction and discussion of the findings and recommendations): the European Union's policy towards the Palestinian issue (2017-2020) ... the Israeli annexation plan in the eyes of the European Union ... the European Union and the Palestinian issue after Israel - Arab normalization agreements.

The study reached a set of results through which it revealed that the European position regarding the Israeli annexation plan cannot be read in isolation from the battle of European countries with the administration of US President Donald Trump, which is hostile to economic globalization, and the United Kingdom's - the ally of the United States - withdrawal from the European Union, as well as the spiraling global conflict to undermine the unipolar system .

The results also showed that there is progress in the European position, albeit theoretically, represented by a shift in the direction of the debate taking place within the European Union from how to contribute to the peaceful settlement of the Palestinian issue within the limits of the role complementary to the American role, to how to respond to the Israeli step (the annexation plan), in a way that guarantees partially freedom from the American chains and in line with preserving its internal and external interests at the same time.

The study touched that the Arab-Israeli normalization agreements will have negative future effects on European stances and visions regarding the Palestinian issue, and recommended adopting official Palestinian policies based on the exploitation of European interests in occupied Palestine and friendly countries, in addition to activating the role of informal diplomacy in this context, To push and strengthen the European position on the Israeli annexation plan and build on it, especially in light of the presence of European public opinion closer to the Palestinians.

Keywords: European Union, Israeli annexation plan, The Palestinian cause.

المقدمة:

لم تخرج ردود الفعل الأوروبية إزاء القضايا المختلفة ذات العلاقة بالصراع الفلسطيني- الإسرائيلي من دائرة الإدانة والاستنكار للخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب والتي تتنافى مع الموائيق والمعاهدات والقوانين الدولية. إلا أن إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو نيته ضم منطقة الأغوار وشمال البحر الميت إلى السيادة الإسرائيلية في الأول من تموز/ يوليو 2020، حفّز الاتحاد الأوروبي لاتخاذ موقف تمايز فيه عن المواقف والردود العربية والدولية المختلفة، تمثل لأول مرة في التهديد بفرض عقوبات على الكيان الإسرائيلي حال تمّ تنفيذ مخطط الضم.

وإن كان الموقف الأوروبي ما زال في طوره النظري، ولم يترجم بعد لأفعال على أرض الواقع، بحجّة التعليق الإسرائيلي للضم، إلا أنه من الأهمية البحث في دلالاته وأبعاده، ومن الأهمية أيضاً البحث في الأساليب والوسائل التي يمكن اتخاذها لتعزيز هذا الموقف والبناء عليه بما يضمن حصد نقاط قوة سياسية فلسطينية، يتمثل أبرزها في الاعتراف الأوروبي المشترك بدولة فلسطين.

وقد استجّدت أحداثاً مهمة خلال عملية كتابة هذه الدراسة، تمثلت في تطبيع كل من الإمارات والبحرين والسودان علاقاتها مع الكيان الإسرائيلي، والذي قوبل بترحيب أوروبي رافقه تأكيد مجدد على الالتزام بحل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. وتتضمّن الدراسة التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على الموقف الأوروبي إزاء القضية الفلسطينية في محاورها الرئيسية لما يشكّله من عامل مهم ومتغيّر أساسي يؤثّر في العلاقات الدولية ككل.

وتنطلق الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيسي: ما مدى تقدّم السياسة الأوروبية إزاء القضية الفلسطينية في ضوء الموقف الأوروبي تجاه مخطط الضم الإسرائيلي؟، حيث تقوم هذه الدراسة على فرضية مركزية مفادها أن الموقف الأوروبي تجاه مخطط الضم الإسرائيلي يعكس التحوّل في التعاطي مع القضية الفلسطينية بين التيارات المختلفة داخل الاتحاد الأوروبي.

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من حقيقة أن القضية الفلسطينية لطالما شكّلت عنصراً راسخاً في السجال الأوروبي منذ أربعينيات القرن الماضي، ومن الأهمية الاستمرار في العمل الأكاديمي ذات العلاقة، لإبقاء القضية الفلسطينية والحقوق الفلسطينية ذات الصلة راسخة في المداولات والنقاشات الأوروبية. إضافة إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر فلسطينياً الأكثر أهمية في سياق السياسة الدولية مقارنة بكافة المكونات السياسية، العربية والإقليمية.

وقد ركزت الدراسة على مراجعة شاملة للأدبيات التي تناولت المحاور الرئيسية التي تطرقت إليها الدراسة، والتي تقع في نطاق الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية. ومن الأدبيات الأساسية - على سبيل الذكر لا الحصر - التي تمّ الإستناد إليها: كتاب "الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية" الذي ألفه فاسكونسيلوس (2013) حينما كان مدير معهد دراسات الأمن في الاتحاد الأوروبي، ويتناول فيه الصراع العربي- الإسرائيلي الذي طالما شكّل أولوية استراتيجية لأوروبا. إلا أن الموقف الأوروبي العام تمّ إضعافه بعد إنشاء اللجنة الرباعية الدولية في العام 2006، وما ترتّب عن ذلك من اصطفاف خلف الموقف الأميركي. كما يتناول فاسكونسيلوس الرأي العام الأوروبي باعتباره أقرب إلى الفلسطينيين، وهذا يشكّل مدخلاً مهماً للدراسة التي تبحث في كيفية تفعيل الموقف الأوروبي إزاء القضية الفلسطينية.

كما اعتمدت الدراسة على ورقة بحثية محكمة نشرها مقلد (2009) في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية بعنوان "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة". وترى الورقة أن السبب الرئيس الذي يكبح الدور الأوروبي تجاه تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، هو وجود تيارات مختلفة داخل الاتحاد الأوروبي في طريقة التعامل مع الكيان الإسرائيلي. وفي سياق الموقف الأوروبي تجاه مخطط الضم الإسرائيلي، فقد نوّه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات في مقابلة أجرته معه فضائية فلسطين على هامش الفيلم الوثائقي "الأغوار وحلم الدولة" (تلفزيون فلسطين، 2020) إلى وجود تيارات مختلفة داخل الاتحاد الأوروبي في طريقة الرد على الخطوة الإسرائيلية.

وفي سياق التأطير النظري فقد خلص المفكر الفرنسي " ميرل " (1986) خلال محاولته صياغة نظرية عامة مؤطرة للسياسات الخارجية للدول في كتابه "سياسيولوجيا العلاقات الدولية"، إلى نتيجة مفادها أن المقارنة بين هذه السياسات محدود لسببين: الأول له علاقة بمراحل صياغة السياسة الخارجية، وشكل الظروف والمسائل الخارجية والداخلية التي تؤثر في صياغتها، والسبب الثاني يرتبط بإمكانية فصل السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، أو تحديد أولوية كل منهما على الآخر.

وعلى سبيل المثال، كانت السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية خلال الحرب الباردة تقوم على أساس مبدأ الاحتواء للقوة السوفيتية الصاعدة، ومحاربة المد الماركسي الاشتراكي، فانطلقت نحو رسم وتنفيذ برامج سياسية وأمنية وعسكرية واقتصادية لتحقيق هذا الغرض. ولذلك كانت معظم دول العالم آنذاك (حقبة النظام الدولي ثنائي القطب) ملزمة بصياغة سياساتها الخارجية بما يتواءم مع إحدى القوتين (كيسنجر، 2004).

وانطلاقاً من هذا الإطار النظري المركز، فإن ما يشهده النظام الأحادي القطب في العقد الأخير من صراع متصاعد لتقويضه وفرض نظام دولي جديد مكانه، وتحديدًا من قوى مثل الصين وروسيا، ينذر بأن القوى الإقليمية الفاعلة بما فيها الاتحاد الأوروبي ستسعى إلى تشكيل وصياغة سياساتها الخارجية تدريجياً بما يتواءم مع نظام متعدد الأقطاب تستطيع فيه أن تحقق درجة عالية من التكافؤ بين سياساتها الخارجية والداخلية.

وتستند الدراسة في التحليل والاستشراف على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على تحليل الموقف الأوروبي تجاه مخطط الضم الإسرائيلي، وشرح العوامل الإقليمية والدولية المؤثرة في صياغة وتشكيل هذا الموقف. إضافة إلى أداة تحليل المحتوى والمضمون التي يستخدمها الباحث لتحليل المعطيات المختلفة (قرارات وبيانات الاتحاد الأوروبي، وتصريحات المسؤولين الرسميين ذات الصلة، إلخ..)، وقراءتها كيفياً. وسوف تتناول الدراسة كل ما تقدم في ثلاثة محاور:

المحور الأول: سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية (2017-2020)

تضمنت الإستراتيجية الأوروبية الأمنية عام 2003، إعلاناً صريحاً مفاده أن: "الصراع العربي- الإسرائيلي يمثل أولوية استراتيجية لأوروبا" (European Union, 2003)، حيث بقيت سياسة الاتحاد الأوروبي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، رهينة لذلك الصراع منذ إطلاق الشراكة الأورومتوسطية (عملية برشلونة) عام 1995. ويُذكر أن إحدى منطلقات فكرة الشراكة الأورومتوسطية تتمثل في إعادة إحياء الحوار العربي الأوروبي ما بعد انتهاء الحرب الباردة، ولذلك كانت القضية الفلسطينية في صلب اهتمام الشراكة الأورومتوسطية لما تمثله من قضية مركزية لدى الكل العربي. وفي العام 2008 تم إنشاء منظمة الاتحاد من أجل المتوسط لتعزيز الشراكة الأورومتوسطية، بعد أن فشلت في إحراز تقدم في عملية السلام (فاسكونسيلوس، 2013، ص.6).

يُعزى هذا الفشل إلى المساعي الحثيثة من البعض الأوروبي للحيلولة دون إعطاء القضية الفلسطينية الأولوية، وأيضاً إلى عمل الاتحاد الأوروبي في إطار اللجنة الرباعية الدولية التي شكّلت عام 2002، والتي أسهمت في إضعاف الموقف الأوروبي، خصوصاً بعد عام 2006، حينما تم تعيين رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بليز كمبعوث خاص للجنة الرباعية الدولية (فاسكونسيلوس، 2013، ص.6-7). إذ تحوّلت أدوار الاتحاد الأوروبي التي كانت متمثلة في تقديم المبادرات الفريدة والمستقلة إلى أدوار مُكمّلة ومُصطفة خلف الدور الأميركي.

وعليه يمكن القول ببناءً على ما سبق، بأن الاتحاد الأوروبي لم يُمارس منذ ذلك الحين دور سياسي فاعل في دفع عملية التسوية الشاملة والعادلة للصراع العربي- الإسرائيلي، واقتصر دوره على إطلاق التصريحات وبيانات الشجب والإدانة والإستنكار.

وفي معرض الحديث عن العلاقات السياسية الأوروبية مع فلسطين، فإنه وبالرغم من دعم الاتحاد الأوروبي لحل الدولتين الذي يقوم على أساس إقامة دولتين: الأولى للكيان الإسرائيلي وتقوم على أرض فلسطين المحتلة عام 1948،

والأخرى لفلسطين وتقوم على أراضي حدود الرابع من يونيو/حزيران 1967، إلا أن غالبية دول الاتحاد الأوروبي ما زالت تمتنع عن الاعتراف بدولة فلسطين، علماً بأن معظم برلمانات الدول الأوروبية أوصت حكوماتها بضرورة الإقدام على هذه الخطوة (الخالدي، 2020، ص.9).

وقد أطلقت لوكسمبورغ في فبراير/ شباط 2020 مبادرةً لاعتراف أوروبي جماعي مشترك بدولة فلسطين كرد على الخطة الأميركية – الإسرائيلية المعروفة بـ "صفقة القرن" (قناة مساواة، 2020)، وما سبقها من إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب القدس عاصمة للكيان الإسرائيلي في العام 2017، ونقل السفارة الأميركية من تل أبيب إلى القدس عام 2018. إلا أنه وبرغم وجود إجماع أوروبي على رفض "صفقة القرن" والاستيطان والخطوات الأميركية والإسرائيلية أحادية الجانب، فقد فشلت هذه المبادرة لتكشف النقاب عن انقسام مواقف دول الاتحاد الأوروبي وعجز الاتحاد الأوروبي عن صياغة سياسة خارجية واضحة تجاه القضية الفلسطينية.

على الرغم من الجهود الأوروبية المهمة التي لا يمكن إنكارها نحو بناء المؤسسات الفلسطينية وتقديم الدعم للاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الاتحاد الأوروبي ما زال غير مستعداً لاتخاذ خطوات عملية ضد الكيان الإسرائيلي فيما يتعلق بجانب المساءلة واحترام القانون الدولي، وذلك بسبب القيود المفروضة عليه بفعل الانقسامات الداخلية. حيث يوجد ثلاثة تيارات مختلفة داخل الاتحاد الأوروبي في طريقة التعاطي مع الكيان الإسرائيلي، وهي كالاتي: (الريس، 2014، ص.38).

- التيار الأول (فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا ولوكسمبورغ واليونان وإلى حد ما ألمانيا): يدعو إلى دور أوروبي فاعل في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ودفع التسوية العادلة والشاملة للصراع العربي- الإسرائيلي، محملاً الكيان الإسرائيلي مسؤولية عرقلة عملية السلام.
- التيار الثاني (بريطانيا): يتحفظ على القيام بأي دور أوروبي يتعارض مع الولايات المتحدة الأميركية أو من شأنه أن يُحدث خلافاً معها، ويدعو لتوثيق العلاقات الأوروبية - الأميركية.
- التيار الثالث (ألمانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ): تيار يطالب بتعزيز الوحدة الأوروبية والسياسة الأوروبية المشتركة أولاً.

وفي ضوء التغيرات التي أحدثتها إدارة الرئيس الأميركي ترامب وخروج بريطانيا رسمياً من الاتحاد الأوروبي، إلى جانب استعازاً وتصاعد الصراع العالمي الذي ينذر بتغيرات مستقبلية في شكل النظام الدولي الجديد، فإن هذه العوامل قد تكون مُشجعة فيما يخص السياسة الخارجية الأوروبية إزاء مختلف القضايا في العالم، وعلى وجه الخصوص القضية الفلسطينية منها.

المحور الثاني: مخطط الضم الإسرائيلي في عيون الاتحاد الأوروبي

في ضوء ردود الفعل العربية والدولية المختلفة تجاه إعلان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو نيته ضم منطقة الأغوار وشمال البحر الميت إلى السيادة الإسرائيلية في الأول من تموز/ يوليو 2020، فقد تمايز الاتحاد الأوروبي بموقفه المتقدم الذي تمثل في التهديد بفرض عقوبات على الكيان الإسرائيلي حال تم تنفيذ مخطط الضم، إضافة إلى قيامه بتمويل مشاريع جديدة بالصفة الغربية في تحدي واضح للكيان الإسرائيلي والإدارة الأميركية.

وكان العاهل الأردني عبد الله الثاني (2020) قد قال في معرض إجابته عن سؤال حول الموقف الأردني من مخطط الضم الإسرائيلي على هامش مقابلة أجرتها معه مجلة دير شبيغل الألمانية في 15 أيار/مايو 2020: "أنا ندرس جميع الخيارات، ونحن نتفق مع بلدان كثيرة في أوروبا والمجتمع الدولي على أن قانون القوة لا يجب أن يطبق في الشرق الأوسط، وأن حلّ الدولتين هو السبيل الوحيد الذي سيمكننا من المضي قدماً.. ونحن حلفاء وأصدقاء فيما يتعلق بهذه القضية ونمضي إلى الأمام".

وبدا من تصريحات العاهل الأردني أن هناك ائتلافاً فلسطينياً-أردنياً-أوروبياً لمواجهة مشروع الضم الإسرائيلي، خصوصاً وأن هذه التصريحات جاءت بالتزامن مع مباحثات أُجريت بين وزير خارجية الاتحاد الأوروبي جوزيف بوريل ورئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية، بخصوص آلية الرد؛ أكد فيها بوريل رفض الاتحاد لمخطط الضم الإسرائيلي ومناقشة فرض عقوبات على الكيان الإسرائيلي مع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي (مجلس الوزراء الفلسطيني، 2020). إضافة إلى أن بيتر ستانو المتحدث باسم وزير خارجية الاتحاد الأوروبي كان قد عبّر في تصريح له عن: "تفهم الاتحاد الأوروبي لقرار الرئيس محمود عباس بالتحلل من كافة الاتفاقات المبرمة مع الكيان الإسرائيلي، وأنه يرى هذه الخطوة ردة فعل طبيعية على الإعلان الإسرائيلي بشأن مخطط الضم" (وكالة آي الإيطالية للأخبار، 2020).

وقد وجّه الاتحاد الأوروبي رسائل تحذير قوية للكيان الإسرائيلي، من خلال مشاركة ممثله في فلسطين سفين كون فون بورجسدورف في المهرجان الفلسطيني المركزي الأول لمناهضة لمخطط الضم الذي عُقد في مدينة أريحا أواخر شهر تموز/يونيو 2020، والذي أكد في كلمة ألقاها في المهرجان على: "أن رد الاتحاد على المخطط الإسرائيلي سيكون متناسباً مع التبعات" (القدس، 2020).

يرى الباحث أن هذا الموقف الأوروبي المُتقدّم لا يمكن قراءته بمعزل عن مجموعة من العوامل والمتغيرات التالية:

1. خطورة مفهوم الضم في السياق الأممي:

تشير هنيدي غانم مديرة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" إلى أن موضوع الضم لا يتعلق فقط بالفلسطينيين، كونه عملياً يعتبر سابقة على المستوى الدولي، يُظهر خواء القانون الدولي، ويتعامل معه وكأنه خبر على ورق (تلفزيون فلسطين، 2020).

2. إدارة الرئيس ترامب:

عمل الرئيس الأميركي ترامب منذ توليه الحكم عام 2017، بمبدأ "أميركا أولاً"، وقام بالانسحاب من عدد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ، واليونسكو، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، إضافة إلى منظمة الصحة العالمية. وعملاً بهذا المبدأ تعاملت الإدارة الأميركية مع الاتحاد الأوروبي (حليف منظمة الناتو) على أنه خصماً تجارياً لها (رمون، 2020).

وفي الوقت الذي كان قد بدا بأن مفاوضات اتفاقية الشراكة عبر الأطلسي للتجارة والاستثمار التي بدأت منذ العام 2013 بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تشير إلى تكامل إقليمي أقوى، فقد تغيّر الوضع بشكل كبير مع مجيء الرئيس ترامب الذي لا يدعم التعددية بشكل عام ولا الاتحاد الأوروبي، الذي أضعف من خلال خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص (Welfens, 2020, p.563). ومما سبق يبدو أن الإدارة الأميركية في عهد ترامب قد أصبحت عدوةً للعولمة والتعاون الدولي وأي شكل من أشكال المعاهدات والاتفاقات والشراكات الدولية، ما يجعل السياسة الأميركية تُشكّل تهديداً للمصالح الأوروبية.

3. خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي:

مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي غاب التيار الحليف للولايات المتحدة، والذي كان يلجم السياسات والمواقف الأوروبية إزاء القضية الفلسطينية، كما حَقَز دول الاتحاد الأوروبي لاتخاذ دور إقليمي ودولي فاعل للحيلولة دون انهيار تدريجي للاتحاد. وقد عبّرت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل عن ذلك بقولها: ليس بوسع أوروبا الاعتماد على أمريكا أو بريطانيا، وعلينا نحن الأوروبيين أن نقرر مصيرنا بأنفسنا" (بي بي سي، 2017).

4. الصراع العالمي:

شهد العام المنصرمين (2018-2019) تصاعداً في التوتر الدولي، تمثل في استعارة الحرب التجارية بين واشنطن والصين، وتنامي دور روسيا، في ظل تزايد الحديث عن نظام دولي جديد قادم. ومع تفتي جانحة كورونا تزايد حديث

الخبراء والمراقبين على اقتراب حدوث تغيير في النظام الدولي، كونها أظهرت نجاح الصين في مقابل الفشل والعجز الأمريكي، في مواجهة كورونا، بل وطلب الولايات المتحدة والدول الغربية المساعدة الصينية. وعليه وبناءً على ما تشهده أميركا بوصفه مؤشرات على التراجع والانهيار في بعض الأحيان، كما بالنسبة للاتحاد الأوروبي المهدد بالتفكك بفعل خروج بريطانيا وتبعات كورونا (أبو حسنة، 2020)، فإن الاتحاد الأوروبي يسعى أكثر من أي وقت مضى إلى اتخاذ دور تنافسي في عملية التفاعل الدولي في ظل النظام العالمي الجديد المرتقب، خاصةً في ظل وجود سياسات أوروبية داخلية تتقارب شيئاً فشيئاً بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

يؤكد أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات وجود اجماع أوروبي على رفض مخطط الضم الإسرائيلي، ولكنه يشير إلى وجود ثلاثة تيارات داخل الاتحاد الأوروبي فيما يخص آلية الرد على الكيان الإسرائيلي حال تمّ الضم: الأول مع الاعتراف المباشر بدولة فلسطين، والثاني مع فرض عقوبات على الكيان الإسرائيلي، أما الثالث فيكتفي بالإدانة دون أي خطوات عملية. وعليه فإن الاتحاد الأوروبي بحسب عريقات ما زال موقفه غير واضحاً أو محدداً فيما يخص الرد العملي الملموس على مخطط الضم الإسرائيلي (تلفزيون فلسطين، 2020).

يقود حديث عريقات إلى افتراض استنتاجي مفاده أنه وبالرغم من عدم ارتقاء الموقف الأوروبي إلى خطوات عملية ملموسة تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن هناك تحوّل ملموس في شكل السّجال الأوروبي الداخلي ذات الصلة، والذي انتقل من حوارات حول شكل الدور الأوروبي المكمل للدور الأمريكي فيما يخص الصراع العربي - الإسرائيلي، إلى حوارات حول كيفية الرد على خروقات الكيان الإسرائيلي للقانون الدولي. وما يعزز هذه الفرضية غياب بريطانيا (التيار الأوروبي الأقرب للإدارة الأمريكية)، وبقاء تياران أحدهما يدعو إلى دور فاعل تجاه التسوية العادلة والشاملة للقضية الفلسطينية، والآخر إلى الوحدة الأوروبية أولاً، وكلاهما تياران يحملان دوافع ايجابية في المنظور الفلسطيني.

المحور الثالث: الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية ما بعد التطبيع العربي الإسرائيلي

نجحت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب خلال شهري أيلول/سبتمبر و تشرين أول/ أكتوبر في صياغة اتفاقيات تطبيع علاقات ثلاثة دول عربية مع الكيان الإسرائيلي، وهي كل من الإمارات والبحرين والسودان. ورفضت جامعة الدول العربية إدانة اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية، ما اعتبرته أميركا تحولاً مهماً في منطقة الشرق الأوسط (عبد الحميد، 2020). ويمكن القول في ضوء موقف الجامعة العربية، أن الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي نجحا إلى حد ما في عزل فلسطين عربياً، في إطار استراتيجية أميركية - إسرائيلية مشتركة يبدو أنها تقوم على مبدأ الاحتواء لأي ائتلافات مناهضة لـ "صفقة القرن" ومخطط الضم الإسرائيلي الذي يمثل أحد أهم بنودها.

وبينما ادّعت الإمارات أن اتفاقها مع الكيان الإسرائيلي أوقف مخطط ضم الأراضي الفلسطينية، تلقى وزير خارجية الكيان الإسرائيلي دعوة من نظيره الألماني هايكو ماس للمشاركة في اجتماع وزراء الخارجية الأوروبيين في إطار مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، دون أن يتم دعوة ممثل دولة فلسطين. وبغض النظر عن أي تأويلات تتعلق بالعلاقات الأوروبية الإسرائيلية، إلا أنه لا يمكن فهم الدعوة خارج إطار الترحيب الأوروبي بإستجابة الكيان الإسرائيلي في "تعليق" الإعلان الرسمي لضم الأراضي الفلسطينية (الخالدي، 2020). إلا أنه وبالرغم من التنافس الأوروبي العربي في هذا السياق، فقد فنّد الثنائي الأمريكي - الإسرائيلي الادعاءات الأوروبية العربية، على لسان نتنياهو الذي صرّح بقوله: "أن تأجيل الضم مؤقت بناءً على طلب من الرئيس ترامب" (سي أن أن، 2020).

من جهةٍ أخرى، وفي سياق استراتيجية الاحتواء الأميركية الإسرائيلية، نظمت منظمة "ألينت" الإسرائيلية التي تُعنى بالترويج لتعزيز العلاقات الاستراتيجية الأوروبية الإسرائيلية بتاريخ 7 تشرين أول/ أكتوبر جلسة تفكيرية، أدلى فيها السفير الفرنسي لدى الكيان الإسرائيلي إريك دانون بتصريحات غير مسبوقه أوروبياً، لمّح فيها إلى "عدم استبعاد

إمكانية تصوّر مختلف عن حل الدولتين"، وأضاف: " أن على الفلسطينيين أن يأخذوا بالحسبان وضعهم الضعيف على الساحتين الدولية والعربية" (Arefi,2020).

وخلاصة الحديث في هذا المحور، هو أن اتفاقيات التطبيع سيكون لها آثار مستقبلية سلبية ليس فقط فيما يخص مسألة الضم، وإنما على كافة أركان القضية الفلسطينية. وأن الاتحاد الأوروبي قد أخذ خطوة إلى الوراء في ضوء موجة التطبيع العربي - الإسرائيلي، بعد أن تقدّم خلال العام 2020 بمواقفه ومبادراته المختلفة. وقد يعيد صياغة سياسته الخارجية إزاء القضية الفلسطينية إذا ما توسّعت نجاحات استراتيجيته الاحتواء الأميركية - الإسرائيلية. حيث يخشى الاتحاد الأوروبي من عزلته سياسياً في منطقة حوض البحر المتوسط التي تُشكّل أولويته الإستراتيجية، خصوصاً في ظل مؤشرات عدة قد تنذر بتفكك وانهيار الاتحاد الأوروبي.

إن هذه الآثار السلبية المحتملة مستقبلاً، تستدعي حراكاً دبلوماسياً رسمياً وشعبياً يقوده الفلسطينيون من أجل صياغة تكتلات وتحالفات مع دول عربية وصديقة ومنظمات عربية ودولية وإسلامية، تُشكّل منظومة ضاغطة ومحافظة على تقدم مسار السياسة الخارجية الأوروبية إزاء مخطط الضم والقضية الفلسطينية.

مناقشة النتائج

ناقشت الدراسة أبعاد ودلالات الموقف الأوروبي من مخطط الضم الإسرائيلي، وإلى أي درجة كان متقدماً في السياق التاريخي للسياسة الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية. ووجدت الدراسة أن التقدّم النظري الذي طرأ على الموقف الأوروبي تمثل في تحوّل اتجاهات النقاشات الأوروبية الداخلية من كيفية التفاعل مع الصراع العربي- الإسرائيلي في إطار الرعاية الأميركية، إلى كيفية التعاطي مع الكيان الإسرائيلي فيما يخص جانب المساءلة واحترام القانون الدولي.

كما خلصت الدراسة إلى وجود عدد من العوامل والمتغيرات الدولية التي أسهمت في بلورة هذا الموقف، من أبرزها: سياسة إدارة الرئيس ترامب الخارجية التي تتعارض وتهدد مصالح الاتحاد الأوروبي، و خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، الذي قد يعني خروج الاتحاد نسبياً عن المعسكر الأميركي. إضافة إلى أن صراعات القوى العالمية المتصاعدة، والمتغيرات الدولية التي فرضتها جائحة كورونا، من تبعات ومخاطر تهدد كيان الإتحاد الأوروبي، أسهمت في تحفيز الإتحاد على اتخاذ أدوار أكثر تنافسية وفاعلية في منطقة الشرق الأوسط وعلى مستوى العالم بشكل عام.

من جهةٍ أخرى، خرجت الدراسة بنتيجة مفادها أنه إلى جانب المصالح الشخصية التي قد يجنمها كل من ترامب ونتنياهو فيما يتعلق بإنقاذ مستقبلهما السياسي من وراء اتفاقات التطبيع العربي الإسرائيلي، إلا أن هذه الاتفاقات تأتي أيضاً في إطار استراتيجية أميركية - إسرائيلية لإحتواء أي ائتلافات أو مبادرات مشتركة لمناهضة صفقة القرن وملحقاتها، والتي تحقق نجاحات قد تستمر إذا ما كان هناك خطوات صينية روسية جريئة تلجمها، وتشجع تقدم القوى الاقليمية الفاعلة الأخرى بما فيها الإتحاد الأوروبي.

التوصيات

وفي ضوء هذه النتائج توصي الدراسة بالإسراع في تنفيذ المصالحة الوطنية وصولاً إلى وحدة وطنية تُقوّي وتُصلب الموقف الفلسطيني أمام الإتحاد الأوروبي والعالم. إذ أن القوة الفلسطينية الموحدة والفاعلة على الأرض ستكون بمثابة حجر أساس يمكن البناء عليه في سياق التفاعل الفلسطيني الدولي، كون المجتمع الدولي لا يعترف إلا بلغة المصالح وقوة الحضور على الأجندة العالمية، كما تُظهر البيانات التي استعرضتها الدراسة. إضافة إلى أنه لا يجب إغفال أو تأخير العمل الفلسطيني على تشكيل تحالفات وائتلافات جديدة مع الدول والقوى الصديقة لمواجهة خطر اتفاقات التطبيع والاستراتيجية التي تقف خلفها.

وفي الختام، توصي الدراسة بأهمية تفعيل الدبلوماسية الشعبية في المجال الأوروبي، بما يتضمنه ذلك من احتضان رسمي فلسطيني للمقاطعة الاقتصادية والأكاديمية للكيان الإسرائيلي، خصوصاً وأن الرأي العام الأوروبي يميل لصالح الحقوق الفلسطينية، إلى جانب حقيقة أن أوروبا تمثل ثلث صادرات الكيان الإسرائيلي.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو حسنة، نافذ (2020). "كورونا والنظام الدولي". المستقبل العربي. ع. 499، ص. 136-158.
- آكي الإيطالية للأنباء (2020). الاتحاد الأوروبي يدعو الاسرائيليين والفلسطينيين لتجنب الإجراءات الأحادية. على الرابط: <https://bit.ly/3zGC55F>. تاريخ المشاهدة: 2020-10-26.
- بي بي سي (2017). ميركل: ليس بوسع أوروبا الاعتماد على أمريكا أو بريطانيا. على الرابط: <https://bbc.in/2HIDyLx>. تاريخ المشاهدة: 2020-10-28.
- تلفزيون فلسطين (2020). الأغوار وحلم الدولة. { فيلم وثائقي}. فلسطين، رام الله: D Media4.
- الخالدي، مجدي (2020، 22 أيلول). "لماذا لا تعترف دول الاتحاد الأوروبي بدولة فلسطين". جريدة الأيام. ص. 9.
- رمون، فطيمة (2020). "انعكاسات سياسات ترامب الداخلية والخارجية على مستقبله السياسي". المركز العربي للبحوث والدراسات. على الرابط: <https://bit.ly/34BSEeH>. تاريخ المشاهدة: 2020-10-27.
- الريس، معن (2014). الاتحاد الأوروبي والتفاعل الدولي في ظل النظام الدولي الجديد (القيود والفرص). {رسالة ماجستير منشورة}. عمان: جامعة الشرق الأوسط.
- سي أن أن (2020). نتنياهو عن تعليق ضم أراضي الضفة بعد الاتفاق مع الإمارات: تأجيل مؤقت. على الرابط: <https://cnn.it/3oGlsuD>. تاريخ المشاهدة: 2020-10-28.
- عبد الحميد، مهند (2020). "عطرسة القوة والمال في اللحظة المريضة". مجلة سياسات. ع. 49-50، 103-112.
- فاسكونسيلوس، ألفارو. (2013). الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- القدس (2020). ممثل الإتحاد الاوروي: علاقتنا مع إسرائيل ستتأثر في حال ضم أراض فلسطينية. على الرابط: <https://bit.ly/2Tzal2y>. تاريخ المشاهدة: 2020-10-27.
- قناة مساواة الفضائية (2020). مبادرة لاعتراف أوروبي جماعي بفلسطين. { تقرير}. على الرابط: <https://bit.ly/3oCqSGX>.
- كيسنجر، هنري. (2004). الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا. لبنان: الأهلية للنشر والتوزيع والطباعة.

مجلس الوزراء الفلسطيني (2020). اشتية يبحث مع الاتحاد الأوروبي الرد على تهديدات ائتلاف الضم الإسرائيلي. على الرابط: <https://bit.ly/37QuJtR>. تاريخ المشاهدة: 2020-10-26.

مقلد، حسين (2009). "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج 25، ع 1، 619-676.

الملك عبدالله الثاني (2020). مقابلة جلالة الملك عبدالله الثاني مع مجلة دير شبيغل الألمانية. على الرابط: <https://bit.ly/34CKen9>. تاريخ المشاهدة: 2020-10-26.

ميرل، مارسيل. (1986). سوسيلولوجيا العلاقات الدولية. ترجمة. حسن نافعة. القاهرة: دار المستقبل العربي.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Arefi, Armin (2020, 6 Oct). "Israel-Palestine: has France changed its position?". Le Point International. Retrieved 27 Oct, 2020. From <https://bit.ly/389QmE5>.

European Union (2003). A Secure Europe in a Better World: European Security Strategy. {Published}. Brussels: EU.

Welfens, Paul. (2020). Trump's Trade Policy, BREXIT, Corona Dynamics, EU Crisis and Declining Multilateralism. International Economics and Economic Policy, (17), 563-634.